دور المراقبة الذكية في الحد من الجرائم (العراق أنموذجاً): مقاربة سوسيولوجية

The role of smart surveillance in reducing crime (Iraq as a case study): A sociological approach

أ. حسين مؤيد حميد Hussein Mu'ayyad Hamid

جامعة الأنبار: كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

البريد الإلكتروني: h.moayid19@st.tu.edu.iq

الملخص

أسهم التطور التكنولوجي الحديث في ظهور أنظمة كاميرات المراقبة الذكية، التي باتت تؤدي دوراً محورياً في رصد وتسجيل التحركات المختلفة، ولا سيما في مجال مكافحة الجريمة. أذ ساعدت هذه التقنيات في الكشف المبكر عن الأفعال الإجرامية، وتوفير أدلة موضوعية تسهم في الإثبات الجنائي، بما يقلل من تأثير التقديرات الشخصية أو الانفعالية في تفسير الوقائع. وأسهم انتشار كاميرات المراقبة في إحداث شكل من أشكال الضبط الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تراجع معدلات الجريمة، وتعزيز الشعور بالأمن، ودعم مظاهر التنظيم الاجتماعي. وعلى السياق المروري، كان لوجود كاميرات المراقبة أثر واضح في الحد من الحوادث، من خلال تعزيز التزام السائقين بالقوانين المرورية نتيجة الخوف من الرصد والمساءلة. كما لعبت هذه الكاميرات في بعض المجتمعات العربية، ومنها المجتمع العراقي على وجه الخصوص، الذي تعاني من ارتفاع نسب الواسطة والمحسوبية والرشوة، فقد أسهمت كاميرات المراقبة الذكية في الحد من هذه الظواهر بشكل ملحوظ، عبر تقليص فرص التجاوز والإفلات من المساءلة، ويشير هذه البحث إلى أن اعتماد تقنيات المراقبة الذكية قد أسهم في دعم جهود القوات الأمنية، وتعزيز التعاون بينها وبين المواطنين، مما أدى إلى اتساع دائرة الأمان والاطمئنان داخل المجتمع. وشكل الخوف من الكشف السريع واليقين بوجود الرقابة عامل ردع فعال لدى الجناة والمجرمين، أسهم في الحد من ارتكاب الأفعال الإجرامية. وتنطلق هذه الورقة من مقاربة سوسيولوجية لتحليل أثر كاميرات المراقبة في إعادة تشكيل أنماط السلوك الاجتماعي وتعزيز الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: كاميرات المراقبة، الذكاء الاصطناعي، الجريمة، كشف الجرائم.

Abstract

Modern technological advancement has contributed to the emergence of intelligent surveillance camera systems, which have come to play a pivotal role in monitoring and recording various movements, particularly in the field of crime prevention and control. These technologies have aided in the early detection of criminal acts and in providing objective evidence that supports criminal proof,

thereby reducing the influence of personal or emotional judgments in interpreting events. The widespread deployment of surveillance cameras has also contributed to a form of social regulation among members of society, which has been positively reflected in declining crime rates, an enhanced sense of security, and stronger social order.

In the traffic context, the presence of surveillance cameras has had a clear impact on reducing accidents by reinforcing drivers' compliance with traffic laws due to fear of monitoring and accountability. Moreover, in some Arab societies—especially Iraqi society, which suffers from high levels of favoritism, nepotism, and bribery—intelligent surveillance cameras have played a notable role in curbing these phenomena by limiting opportunities for violations and impunity. This study indicates that the adoption of smart surveillance technologies has supported the efforts of security forces and strengthened cooperation between them and citizens, leading to an expanded sense of safety and reassurance within society. The fear of rapid detection and the certainty of constant surveillance have constituted an effective deterrent for offenders and criminals, contributing to a reduction in criminal behavior.

This paper adopts a sociological approach to analyze the impact of surveillance cameras on reshaping patterns of social behavior and enhancing community security.

Keywords: Surveillance cameras, artificial intelligence, crime, crime detection.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تطوراً متسارعاً في المجالات التقنية والتكنولوجية، وقد انعكس هذا التطور بصورة مباشرة على أنماط الحياة الاجتماعية والأمنية. وفي ظل تصاعد التحديات الأمنية، المتمثلة بارتفاع معدلات الجريمة وحالات الانفلات الأمني وعدم الاستقرار المجتمعي، برزت آثار سلبية تمثلت في إضعاف الشعور بالأمن والثقة لدى أفراد المجتمع، فضلاً عن تنامي أشكال متعددة من الجرائم وتنوع أساليب ارتكابها.

وبرزت التقنيات الحديثة، ومن أبرزها كاميرات المراقبة، بوصفها أداة فعالة في تعزيز منظومة الضبط الاجتماعي والحد من الجريمة. إذ أسهمت هذه الوسائل في دعم الأجهزة الأمنية من خلال توفير أدلة موثوقة تُسرّع إجراءات الإثبات والتحقيق، وتُسهِم في تحديد الجناة بدقة، بما يقلل من الاشتباه غير المبرر بالأفراد الأبرياء أو تعريضهم لإجراءات قانونية لا تستند إلى أدلة كافية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أنواع الجرائم، وتحليل مدى إسهام كاميرات المراقبة في الحد من بعضها، فضلاً عن بيان دورها في تسريع إجراءات الإثبات وتعزيز الكفاءة الأمنية. كما تشير النتائج إلى أن استخدام كاميرات المراقبة أسهم في تقليل الاعتماد على التواجد الميداني المباشر لرجال الأمن في بعض المواقع، من خلال توفير مراقبة مستمرة لا تتأثر بعوامل الإرهاق أو الزمن، الأمر الذي يعزز من مستوى الردع العام ويحدّ من السلوكيات المخالفة للقانون.

المبحث الأول: الاطار المنهجي

1-مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تصاعد معدلات الجريمة في المجتمع العراقي خلال الفترات الأخيرة وما اقترن بذلك من صعوبات ملموسة في كشفها نتيجة غياب الأدلة الواضحة وقصور تدريب الأجهزة الأمنية وضعف كفاءتها في مجالات التحري وجمع المعلومات الأمر الذي أفضى في كثير من الحالات إلى قيد الجرائم ضد مجهول وهو ما لا ينسجم مع متطلبات الاستقرار المجتمعي ويؤدي إلى تنامي الشعور بالاضطراب وفقدان الثقة بالمؤسسات الأمنية، وفي هذا السياق برزت كاميرات المراقبة بوصفها أداة تقنية أسهمت في تعزيز الأمن الاجتماعي وتسريع عملية كشف ملابسات الجرائم إذ وفرت وسيلة موضوعية لرصد الوقائع وتوثيقها بعيداً عن الاشتباه غير المستند إلى دليل كما أدت دوراً في الحد من الأخطاء التي قد تفضي إلى المساس بالأبرياء من خلال إسناد إجراءات الملاحقة إلى تسجيلات مرئية دقيقة

كما امتد أثر هذه الوسائل إلى تكريس نمط من الضبط الاجتماعي الرسمي القائم على التكنولوجيا حيث أصبحت الأحياء والأزقة والمحلات خاضعة لرقابة مستمرة الأمر الذي عزز الشعور العام بوجود رقابة دائمة وأسهم في تقليص الحاجة إلى الانتشار المكثف للقوات الأمنية المسلحة في الشوارع وبذلك أضحت التكنولوجيا أداة فاعلة في ممارسة الضبط الاجتماعي وتحقيق قدر أعلى من الانضباط والاستقرار داخل المجتمع

2-اهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور المتنامي الذي أفرزته التكنولوجيا الحديثة في خدمة المجتمع وأفراده على حد سواء ولا سيما في مجال تعزيز الأمن وبعث الطمأنينة العامة إذ أسهمت كاميرات المراقبة التي توثق الأحداث صوتاً وصورة في إيجاد بيئة تتسم بقدر أعلى من الشفافية والوضوح الأمر الذي حد من إمكان إنكار الأفعال أو تقديم روايات مغايرة للواقع، وقد أفضى هذا الواقع إلى إخضاع السلوك الاجتماعي لإطار من الضبط الموحد الذي يعزز الالتزام بالقانون ويقوي من فاعلية الجهات الأمنية في أداء مهامها من خلال توفير أدلة موضوعية تسهم في سرعة الكشف عن الجرائم وحسمها بما يحقق الاستقرار ويعزز الثقة بالإجراءات الأمنية المعتمدة.

3-اهداف البحث:

1- الكشف على مدى الضبط الاجتماعي التي أنتجته كاميرات المراقبة؟

2- الجرائم التي ساهمت كاميرات المراقبة في اكتشافها والحد منها؟

3- معرفة سرعة هذا الكاميرات في تحقيق الأثبات الجنائي؟

المفاهيم العلمية

1- مفهوم الضبط الاجتماعي: يشير مفهوم الضبط الاجتماعي إلى مجموعة من القواعد والأليات التي تفرض على الأفراد الذين يخالفون المعايير المتفق عليها داخل المجتمع وذلك بهدف تنظيم السلوك الإنساني والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي وتعزيز التماسك بين أفراد المجتمع ويعد هذا المفهوم من الركائز الأساسية في دراسة البناء الاجتماعي ووظائفه التنظيمية

وهو محاولة توجه السلوك الإنساني لما هو قويم وحسب قول العلامة ابن خلدون(أن الاجتماع للبشر ضروري لا بد لهم في الاجتماع من وازع أو حاكم يرجعون اليه وحكمة فيهم أما أن يستند الى شرعية دينية منزلة من عند الله يوجهه انقيادهم به وإيمانهم بالتواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية توجهه انقيادهم اليه وما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم[1].

وينقسم الضبط الاجتماعي إلى نوعين رئيسين هما الضبط الاجتماعي الرسمي والضبط الاجتماعي غير الرسمي

- **يتمثل الضبط الاجتماعي الرسمي** في القوانين والتشريعات التي تضعها الدولة وتتولى تنفيذها الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية عند صدور سلوك يخالف النصوص القانونية المعمول بها، إذ يعد ذلك السلوك جريمة يعاقب عليها وفقا لأحكام قانون العقوبات العراقي وغيره من التشريعات ذات الصلة.
- **أما الضبط الاجتماعي غير الرسمي** فيتمثل في منظومة الأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع حيث يعد الخروج عما هو متعارف عليه سلوكا مرفوضا اجتماعيا وقد يترتب عليه جزاءات معنوية مثل الوصم الاجتماعي أو الأبعاد عن

[1]) عزت حجازي، مفهوم الضبط الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ط1، 1964، ص94.

الجماعة ويتميز هذا النوع بكونه اكثر اتساعا من الضبط الرسمي نظرا لاختلاف المجتمعات في ثقافاتها وقيمها وبيئاتها الاجتماعية فما يعد مقبولا في مجتمع معين قد ينظر اليه بوصفه سلوكا مخالفا في مجتمع أخر.

2- كاميرات المراقبة: هي جهار يقوم بالاستشعار والتقاط الصور والفيديوهات للأجسام التي تكون أمامها وفق خوارزميات ذكية وبرمجية وتقوم بالتخزين وفق هارد يكون للمراجعة. ويمكن تعريفها كذلك بانها جهاز معد لالتقاط ونقل وتسجيل الصورة بهدف المراقبة وملاحظة الحالة الأمنية[1]، كما تعتبر كل جهاز يقوم على تسجيل حادثة معينة سواء كانت في المنزل أو مكان العمل او المؤسسات الحكومية وغيرها وتكون لأغراض أمنية أو وقائية[2]، كما يوجد نوع من الكاميرات مدمج بالذكاء الاصطناعي يطلق عليها كأمرات المراقبة الذكية التي يمكن توظيفها في تحليل الصور والفيديوهات محاولة اكتشاف الأشخاص المشبوهين والحداث الغير طبيعية والقيام بتبليغ مركز التحكم بذلك ويتم استخدام هذ النوع الكاميرات في أماكن الأمن الإلكتروني وأماكن الأجرام[3].

3- الجريمة: هي كل فعل أو سلوك يصدر من الفرد يمارس تهديد على الأفراد مدونه عقوبته في قانون العقوبات العراقي، ويوضح سذرلاند بأن الجريمة فعل صادر تحرمه الدولة لألحاقه الضرر بها وبأفرادها ويمكنها أن ترد عليه بعقوبة صادرة تجاهه.

ومن المنظور الاجتماعي هو كل سلوك يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما يتعارض مع الأعراف السائدة داخلها ويتسم الخروج عنه والانتهاك للقواعد والمعايير بالجزاء والضرر الاجتماعي[4]، كما ذهب موريس إلى قوله أن الجريمة من الناحية الاجتماعية نسبية تختلف من مكان إلى أخر ومن زمان إلى أخر لكون المجتمع هو من يحدد ما هو صائب وما هو مغلوط ومتى يكون يعد الفعل جريمة وعلى ذلك أنها تخضع لتغير قيم المجتمع[5]، وكذلك تعتبر من هذه الناحية هي فعل يخترق قواعد الضبط الاجتماعي مما يعمل إلى حدوث اضطراب وعدم استقرار في المجتمع[6]، وعلية هي تعمل على ارتباك واضطراب العلاقات والثقة بين الأفراد داخل المجتمع .

---

[1]) المادة الأولى من القانون رقم 61 لسنة 2015، في شأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.

[2]) أمال عبدالجبار وأخرون، كاميرات المراقبة بين دواعي الاستعمال وانتهاك الخصوصية، متوفر على الرابط https://www.uotechnology.edu.iq/dep-cs/mypdf/research/2016/r39.pdf ،ص2.

[3]) سعود عبدالقادر الشاعر، دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل إجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية(المنصورة) ، م13، ع83، 2022، ص43.

[4]) سامية عزيز وأخرون، الجريمة من منظور سوسيولوجي الأسباب والأثار، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، م6، ع1، الجزائر، 2021 ،ص129.

[5]) السيد علي شتا، علم اجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص19-20.

[6]) نور بخيت عبدالرحيم معتوق، الجرائم الإلكترونية ومخاطرها على الشباب الجامعي، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، م12، ع2، جامعة أسيوط، 2021، ص26.

النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:

1- نظرية الضبط الاجتماعي: يوضح إدوارد روس أن داخل النفس البشرية اربع رغبات وغرائز تدفعه أحيانا من الخروج عن المعايير والقيم السائدة ويمكن توضيحها بانها المشاركة، والقابلية للاجتماع، والإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي. حيث تقوم هذه الغرائز إلى تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي[1]، وترى هذه النظرية أن كلما تطور وتقدم المجتمع ترتفع المصلحة الذاتية ويكون الخروج عن تلك المعايير امر مألوف فتقوم تلك المجتمعات على وضع حدود رقابية اكثر صرامة لضبط سلوك الأفراد وتكون ضوابط مصطنعة وذلك من خلال ظهور أسباب مختلفة تعمل على انحلال الأفراد عن المعايير منها ازدياد حجم السكان، وضعف الغرائز الطبيعية الضاغطة على اللاشعور ، وظهور جماعات مختلفة متباينة فيما بينها.

فان المجتمع في هذه المرحلة الانتقالية التي تقوم على التعاقد وضبط السلوك بسبب ضعف الغرائز الطبيعية لدى الأنسان وسيطرة المصلحة الشخصية عليه بفضل غرائز الأنا السفلى السابقة التي تقوم على الأنانية الفردية، مما دفع الأمر إلى وضع ضوابط مصطنعة لتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات وتزداد هذه الحيل الضابطة كلما ازداد تحضر المجتمع وتختلط الوسائل الطبيعية بالمصطنعة[2].

المبحث الثاني: الاطار النظري

دور كاميرات المراقبة في الحد من الجرائم

1-اهمية كاميرات المراقبة:

تُعد كاميرات المراقبة من أبرز الأجهزة الإلكترونية المعاصرة التي تؤدي دوراً محورياً في تعزيز منظومة الأمن الوقائي، إذ تُمكن الأفراد والمؤسسات من رصد التحركات ومتابعة السلوكيات في الفضاءات العامة بصورة آنية ومستمرة، الأمر الذي يسهم في منع حدوث الخروقات الأمنية غير المتوقعة والحد من المخاطر المحتملة. فهي لا تقتصر على توثيق الوقائع فحسب، بل تمثل أداة حماية فاعلة في مكافحة الجريمة بمختلف صورها، نظراً لما توفره من إثبات فوري لحالة التلبس دون الحاجة إلى الاعتماد الكلي على الشهود أو وسائل الإثبات التقليدية[3].

وبناءً على ذلك، فإن وظيفة كاميرات المراقبة لا تنحصر في مرحلة ما بعد وقوع الجريمة ومحاولة كشف ملابساتها، بل تمتد إلى المجال الوقائي من خلال تقليل احتمالية ارتكاب الفعل الإجرامي ابتداءً، إذ يدرك الجاني أن فرص الإفلات أو الفرار تظل محدودة في ظل وجود رصد تقني دائم. ومن ثم يتحول دور هذه الوسائل من مجرد أدوات تسجيل إلى آليات ردع ومنع تسهم في صيانة النظام العام والحد من السلوكيات المخلة قبل تحققها فعلياً.

[1]) خالد عبدالرحمن السالم، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام ، لا يوجد دار نشر، ط1، الرياض، 2000، ص56.

[2]) محمود أبو زيد، الشائعات والضبط الاجتماعي ، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص65.

[3]) عماد حرة، دور كاميرات المراقبة في توفير الأمن ومكافحة الجريمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ط1، تونس، 2020، ص4.

2-الجريمة والضبط الاجتماعي:

يُعد الإنسان كائناً اجتماعياً بطبيعته، إلا أن سلوكه لا يخلو من نزعات قد تميل إلى العدوان أو تجاوز المعايير، الأمر الذي يجعل من البيئة الاجتماعية إطاراً حاسماً في تشكيل أنماط السلوك المنحرف أو المنضبط على السواء. وبناء على ذلك إذ يُنظر إلى المجتمع بوصفه الحاضنة التي تتحدد في سياقها صور الجريمة وأشكالها، تبعاً لبنية القيم والمعايير السائدة فيه.

ويرى إميل دوركهايم أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ملازمة لكل مجتمع، ولا يمكن تصور مجتمع يخلو منها، إذ إنها ترتبط بالتنوع الثقافي والاجتماعي في القيم والمعتقدات بين أفراده. فاختلاف المعايير وتباين التصورات حول ما هو مقبول أو مرفوض يؤدي بالضرورة إلى ظهور أنماط من السلوك تُصنَّف بوصفها انحرافاً أو جريمة في سياق اجتماعي معين.

وتتخذ الجريمة صوراً متعددة من حيث الخطورة والطبيعة، فهناك الجنايات التي تمثل الجرائم الجسيمة كالقتل والاعتداء على أموال الغير، والجنح التي تُعد جرائم متوسطة الخطورة كالتشهير والسب والنصب والاحتيال، فضلاً عن المخالفات التي تُعد من الجرائم البسيطة كمخالفات المرور أو الإخلال بالنظام العام. وعلى اختلاف درجاتها، فإن جميع هذه الأفعال تستدعي وجود منظومة من القواعد والمعايير، سواء كانت قانونية أم عرفية، لضبط السلوك والحد من تفشي الانحراف.

إن غياب الضوابط والمعايير يؤدي إلى اتساع دائرة الفوضى، ويُفضي إلى حالة من عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعي. ومن هنا تبرز أهمية الضبط الاجتماعي بوصفه آلية تنظِّم سلوك الأفراد وتوجهه بما ينسجم مع القيم السائدة. ويتحقق هذا الضبط عبر مستويين متكاملين: أولهما الضبط الخارجي الذي تمارسه مؤسسات المجتمع من خلال القوانين والعقوبات الرسمية والجزاءات الاجتماعية، وثانيهما الضبط الداخلي الذي يتمثل في الضمير الأخلاقي للفرد، ونستطيع اطلاق تسمية علية (الضمير الحي) المرتبط بالتنشئة الاجتماعية والقيم الدينية والإيمانية، والذي يدفعه إلى الالتزام بالسلوك القويم وتجنب الوقوع في الخطأ، ويرتبط انصياع الفرد للقيم والمعايير الضابطة بعنصر الرغبة المرافق للأخلاق الاجتماعية إذ أن القواعد الأخلاقية تجذب الأفراد لكونها تمثل له المثل الأعلى التي يسعى لتحقيقها فالأخلاق الاجتماعية تتكون من عنصرين لدى دوركهايم الرغبة والإلزام[1].

غير أن بعض الأفراد قد يسعون، في حالات معينة، إلى تبرير أفعالهم أو الدفاع عنها بهدف التخفيف من المسؤولية أو الإفلات من العقاب القانوني والاجتماعي، ولا سيما في الجرائم المتعلقة بالسرقة أو الاعتداء. ويعكس هذا السلوك صراعاً بين الدوافع الفردية من جهة، ومنظومة القيم والجزاءات الاجتماعية من جهة أخرى، وهو ما يؤكد أن الضبط الاجتماعي يظل عملية مستمرة تتطلب تكاملاً بين القانون، والمؤسسات الاجتماعية، والوازع الداخلي للفرد لضمان استقرار المجتمع وتماسكه.

3- كاميرات المراقبة وتعزيز الأمن

شهدت العقود الأخيرة تطورا تكنولوجيا متسارعا اسهم بصورة مباشرة في تعزيز منظومات الأمن المجتمعي، ومن ابرز مظاهره انتشار كاميرات المراقبة في الفضاءات العامة. وتعد هذه التقنية أداة فاعلة للضبط الاجتماعي، إذ تؤثر في سلوك الأفراد من

[1]) فتال صليحة، اليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الانساق الاجتماعية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع1، م10، الجزائر، 2022 ،ص54.

خلال إيجاد شعور دائم باحتمال الملاحظة والمساءلة، مما يحد من إمكانية الانحراف عن القواعد القانونية والمعايير الاجتماعية، وتكمن أهمية كاميرات المراقبة في دورها الوقائي والردعي في الوقت ذاته، فهي من جهة تقلل فرص ارتكاب الجريمة نتيجة الأدراك المسبق بوجود التوثيق والمحاسبة، ومن جهة أخرى تسهم في تسهيل الإجراءات التحقيقية عبر توفير قوة للدليل يمكن من خلالها التعرف بشكل واضح لصاحب الجريمة[1] ، مما تدعم عمل الأجهزة الأمنية وتحد من الاتهامات غير المستندة إلى قرائن واضحة.

ولا تُعد المراقبة في الأماكن العامة مساساً بخصوصية الفرد متى انحصرت في نطاقها المشروع وارتبطت بهدف تحقيق الأمن وحماية النظام العام إذ إن الوجود في الحيز العام يفترض قدراً من الانكشاف الطبيعي أمام أنظار الآخرين بما لا يرقى إلى الاعتداء على الحياة الخاصة كما أن الطبيعة البشرية بما قد تنطوي عليه من قابلية للانحراف تقتضي وجود قدر معقول من الرقابة التي تحول دون الإخلال بالواجبات أو ارتكاب الأفعال غير المشروعة، ومتى كانت نية التصوير متجهة إلى تعزيز الأمن ومنع وقوع الجريمة وفي حدود الضوابط القانونية المقررة فإنها لا تُعد انتهاكاً للخصوصية وإنما وسيلة وقائية مشروعة ترمي إلى صون المجتمع وتمكينه من كشف الجرائم وملاحقة مرتكبيها على أن يظل تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة مقيداً بحالات الضرورة التي تقتضي تحقيق الاستقرار والأمان وبما يضمن عدم تجاوز الحدود التي تحمي الحقوق والحريات الفردية.[2]

كما أن تعميم استخدام الكاميرات في الأماكن العامة مثل المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية والطرقات والمحال التجارية أتاح إمكانات واسعة لرصد الوقائع وتوثيقها بصورة آنية، الأمر الذي يعزز سرعة الاستجابة الأمنية وكفاءة ملاحقة الجناة، فأن كاميرات المراقبة تمثل احدى الأدوات التقنية الحديثة التي تسهم في خفض معدلات الجريمة وتعزيز الشعور بالأمن العام، شريطة توظيفها ضمن اطر قانونية وتنظيمية تضمن احترام الخصوصية وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحقوق الأفراد[3].

4-الضبط الاجتماعي والفساد

يُعد الفساد من أبرز الإشكاليات البنيوية التي يعاني منها المجتمع العراقي نظراً لانتشار ثقافته بين بعض أفراده ولا سيما من خلال استحصال الأموال من المراجعين مقابل تقديم الخدمات أو تسهيل إنجاز المعاملات في الدوائر الخدمية الأمر الذي أسهم في تعميق فجوة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وأفضى إلى ترسيخ أنماط إجرامية احترافية يُشار إلى مرتكبيها بمجرمي ذوي الياقات البيضاء إذ غدت الجريمة لديهم سلوكاً ممنهجاً يمارس بوصفه نشاطاً دائماً لا سلوكاً عارضاً، ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء النزعة المادية التي تُعلي من شأن صاحب السلطة والثروة وتمنحه مكانة اجتماعية مرموقة بما يعزز من قابلية استغلال الموقع الوظيفي لتحقيق مكاسب غير مشروعة كما أن غياب الرقابة الفاعلة وعدم توافر آليات إشراف دقيقة لمتابعة أداء الموظفين وسلوكهم داخل بيئة العمل قد أسهما في صعوبة كشف هذه الممارسات وتتبعها الأمر الذي أتاح لمرتكبيها فرصاً أوسع للإفلات

[1]) Nathalie Cazé-Gaillarde, -Sanctions Atteintes à la vie privée des atteintes, Répertoire de droit pénal et de procédure pénale, D, Nov 2019, p 142.

[2]) ينظر: دلير فيصل محمد، اثبات الجرائم المورية بالوسائل العلمية الحديثة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الموصل ، 2019، ص118.

[3]) اسماء حسن عامر، استخدام كاميرات المراقبة وأثره على الحق في الصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ع79، 2022، ص515.

من المساءلة، غير أن التطور التقني في مجال أنظمة المراقبة بالكاميرات أتاح إمكانات أكثر فاعلية في ضبط السلوك الوظيفي ورصد التحركات داخل المكاتب الرسمية ولا سيما عند اعتماد منظومات مراقبة حديثة تُنصَّب داخل الدوائر بدلاً من الاقتصار على الوسائل التقليدية التي أثبتت محدودية جدواها الأمر الذي يسهم في تعزيز إجراءات الإثبات والتحري والكشف عن الجرائم المرتبطة باستحصال الأموال من المراجعين بغير وجه حق ويحد من فرص الإفلات من العقاب.

ويزداد الأمر تعقيداً عند النظر إلى مسألة الإثبات في جرائم الفساد المالي والإداري إذ يكتنف الاعتماد على الوسائل التقليدية قدر كبير من الصعوبة نظراً لطبيعة هذه الجرائم التي تتسم بالخفاء وتستلزم استخلاص دليل دقيق يثبت واقعة استحصال الأموال بغير وجه حق كما أن هذه الوسائل أثبتت قصوراً واضحاً في ملاحقة هذا النمط من الإجرام الأمر الذي أفضى إلى محدودية فعاليتها في كشف الجناة ومساءلتهم، كما أن التسجيلات الصورية تبرز بوصفها أداة إثبات ذات خصوصية وتأثير بالغاً إذ يمكن توظيفها في الضبط والتحري وجمع الأدلة غير أن استخدامها يثير في الوقت ذاته إشكالية قانونية وأخلاقية تتصل باحتمال المساس بحرمة الحياة الخاصة للجاني وهي حرمة كفلتها الصكوك والمواثيق والإعلانات الدولية المنظمة لحقوق الإنسان وعلى الرغم من أن مقتضيات المصلحة العامة قد تُقدَّم في بعض الأحيان على المصلحة الخاصة فإن ذلك لا ينفي ضرورة مراعاة الضوابط القانونية التي تحول دون التعسف في استعمال هذه الوسائل، فإن القصور الذي أظهرته وسائل الإثبات التقليدية في مواجهة جرائم الفساد وما يكتنفها من تعقيد يفرض تبني وسائل حديثة أكثر كفاءة في الكشف عن هذه الجرائم وتحديد مرتكبيها شريطة أن يتم ذلك ضمن إطار قانوني يحقق التوازن بين متطلبات العدالة الجنائية وصون الحقوق والحريات الفردية وبذلك تبرز أهمية تطوير آليات الرقابة التقنية لتعزيز النزاهة والحد من الإفلات من العقاب[1]، أذ أسهم هذا التطور التقني إسهاماً ملحوظاً في الحد من مظاهر الفساد المستشري ومكافحته إذ أوجد بيئة رقابية دائمة تجعل الموظف أكثر حذراً في أدائه الوظيفي وأكثر التزاماً بواجباته تفادياً للمساءلة الناجمة عن الرصد التقني المستمر الذي يلازمه في محيط عمله وبذلك تقلصت مساحات الإهمال والتقصير وضعفت إمكانات تبرير السلوك غير المشروع أو التنصل من تبعاته، وأضحت الوسائل التقنية تؤدي دور الشاهد المحايد الذي يوثق الوقائع كما هي دون أن يخضع لتحيزات عاطفية أو اعتبارات شخصية الأمر الذي يعزز موضوعية الإثبات ويقوي من فاعلية الإجراءات الرامية إلى كشف الانحرافات الوظيفية ومحاسبة مرتكبيها في إطار قانوني يرسخ مبادئ النزاهة والشفافية.

5-الرادار وسيلة ضبط اجتماعي:

يُعد الرادار المروري من الوسائل التقنية الحديثة التي أضحت تمثل إحدى أدوات الضبط الاجتماعي الرسمي في المجال المروري، لاسيما في ظل تزايد مظاهر التهور وعدم الالتزام بقواعد السير من قبل بعض السائقين وما ترتب على ذلك من حوادث جسيمة أفضت إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة. ويكشف هذا الواقع عن حاجة ملحة إلى اعتماد وسائل رقابية فاعلة تضبط السرعة بما يتلاءم مع طبيعة الطرق وتحد من السلوكيات الخطرة التي تهدد السلامة العامة.

[1]) ينظر: د. محمد ممدوح بدير : مكافحة الجريمة المعلوماتية عبر شبكات الأنترنت والاستدلال كوسيلة لأثبات الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت، ط 1 ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٩، ص175.

ويستند الرادار في آلية عمله إلى تقنية قياس السرعة عبر إرسال موجات كهرومغناطيسية تنعكس عن المركبات المتحركة ثم تُحلَّل لتحديد مقدار سرعتها بدقة وفق معايير فنية معتمدة، الأمر الذي يوفر وسيلة موضوعية لرصد المخالفات المرورية بعيداً عن التقدير الشخصي. ومن ثم يؤدي الرادار وظيفة وقائية وردعية في آن واحد، إذ يسهم في تعديل السلوك المروري من خلال إشاعة الشعور بالرقابة المستمرة وإمكانية تسجيل المخالفة بصورة فورية، مما يدفع السائقين إلى الالتزام بالحدود القانونية تجنباً للمساءلة والعقوبات المقررة.

كما أن غياب هذه الوسائل في بعض الطرق الحيوية يؤدي إلى تفاقم معدلات الحوادث ويضعف من فاعلية الضبط المروري، الأمر الذي يؤكد أهمية إدماج الرادارات ضمن منظومة متكاملة للسلامة المرورية تقوم على التوازن بين الوقاية والجزاء. وبذلك يشكل الرادار أداة تقنية تسهم في صون الأرواح والممتلكات وتعزيز احترام القانون وترسيخ الأمن المروري بوصفه ركيزة من ركائز الاستقرار المجتمعي.

النتائج:

1- سرعة كشف الجريمة وثبوت الأدلة من غير عاطفة او اتهام.

2- تقليل من وجود رجال الأمن في الطرقات والاعتماد على كاميرات المراقبة.

3- وجود كاميرات المراقب يشعر أن الفرد حينها بأن جميع سلوكياته مراقبة مما يتردد على انتهاج أي سلوك غير مقبول.

4- ردع المجرمين المرتشين في المؤسسات الحكومية لوجود هذا الكاميرات في مكاتبهم

5- تسهم كاميرات المراقبة بانها وسيله ضبط صارمة تعزز الأمن المجتمعي داخل المدن.

6- انخفاض معدلات الجرائم في الأماكن التي توجد فيها كاميرات مراقبة على العكس من الأماكن التي لا تتوفر فيها.

التوصيات:

1- يجب على القوات الأمنية التشدد والإلزام جميع المنازل والمحلات التجارية من نصب كاميرات المراقبة.

2- التأكيد على ربط هذه الكاميرات على هارد يتم حفظ التسجيل لاطول فترة.

3- وضع تشريعات قانونية واضحة تقوم على تنظيم الاستخدام الامثل لكاميرات المراقبة لتعزيز الامن وحماية الخصوصية.

4- التأكد على استخدام الكاميرات ذات الجودة العالية لتأكد من الاجسام المارة

5-نشر الوعي المجتمعي باهمية هذه الكاميرات للحد من الجرائم وتحقيق الامن والاستقرار المجتمعي

المصادر

1. عزت حجازي، مفهوم الضبط الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ط1، 1964.

2. المادة الاولى من القانون رقم 61 لسنة 2015، في شأن تنظيم وتركيب كامرات واجهزة المراقبة الامنية.

3. امال عبدالجبار واخرون، كامرات المراقبة بين دواعي الاستعمال وانتهاك الخصوصية، متوفر على الرابط https://www.uotechnology.edu.iq/dep-cs/mypdf/research/2016/r39.pdf .

4. سعود عبدالقادر الشاعر، دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل اجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم الالكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية(المنصورة) ، م13، ع83، 2022.

5. سامية عزيز وأخرون، الجريمة من منظور سوسيولوجي الأسباب والأثار، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، م6، ع1، الجزائر، 2021 .

6. السيد علي شتا، علم اجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

7. نور بخيت عبدالرحيم معتوق، الجرائم الإلكترونية ومخاطرها على الشباب الجامعي، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، م12، ع2، جامعة أسيوط، 2021.

8. خالد عبدالرحمن السالم، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام ، لا يوجد دار نشر، ط1، الرياض، 2000.

9. محمود ابو زيد، الشائعات والضبط الاجتماعي ، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، 1980.

10. عماد حرة، دور كامرات المراقبة في توفير الامن ومكافحة الجريمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ط1، تونس، 2020.

11. فتال صليحة، اليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الانساق الاجتماعية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع1، م10، الجزائر، 2022 .

12. ينظر: دلير فيصل مُحَمَّد، اثبات الجرائم المرورية بالوسائل العلمية الحديثة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الموصل ، 2019.

13. اسماء حسن عامر، استخدام كاميرات المراقبة وأثره على الحق في الصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ع79، 2022.

14. ينظر: د. مُحَمَّد ممدوح بدير : مكافحة الجريمة المعلوماتية عبر شبكات الانترنت والاستدلال كوسيلة لأثبات الجريمة المرتكبة عبر الانترنت، ط 1 ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2019.

15. Nathalie Cazé-Gaillarde, -Sanctions Atteintes à la vie privée des atteintes, Répertoire de droit pénal et de procédure pénale, D, Nov 2019.